

أيام على محاكمة مرسي: «الإخوان» تحشد... و«الداخليين»

ثلاثة أيام على محاكمة صاحب أقصر فترة رئاسية في مصر الحديثة، الرئيس محمد مرسي، الذي عُزل بعد عام واحد، تستعد خلالها القوات المسلحة لضمان الأمن أثناء المحاكمة، في وقت دعت فيه «الإخوان» إلى تظاهرات حاشدة

«الـ50» تحظر الأحزاب على أساس ديني

القاهرة - إيمان إبراهيم

أفادت مصادر مطلعة لـ «الأخبار» أن الرئيس المصري محمد مرسي سيؤدع في سجن طرة تحت حراسة مشددة، بعد الانتهاء من جلسة محاكمته الأولى في 4 تشرين الثاني، التي أكدت مصادر أمنية أنها ستكون تحت سيطرة الجيش والشرطة، الذين نسقوا لتأمين خروجه من السجن إلى قاعة المحكمة، حيث سيُعرض موقعا بقوات إضافية قبل بدء الجلسات بساعات.

وقال مصدر قضائي أمس إن «محكمة استئناف القاهرة، برئاسة المستشار نبيل صليب، أرسلت قوائم بأسماء طالبي حضور محاكمة مرسي إلى جهاز الأمن الوطني في وزارة الداخلية للتحري عن هؤلاء الأشخاص. كذلك كلفت هيئة الاستعلامات في التلفزيون المصري فحص قائمة طلبات حضور القنوات الأجنبية ووكالات الأنباء الدولية، تمهيداً لإصدار القائمة النهائية بالأسماء التي جرى الموافقة عليها، مساء الغد».

وأوضح المصدر أن المحكمة تلقت نحو 180 طلباً من محامين وصحافيين وإعلاميين ومنظمات حقوق الإنسان، حيث تضمن كل طلب عدة أسماء، ليصل إجمالي الذين يودون الحضور إلى نحو 320 شخصاً، لافتاً إلى أن الموافقات النهائية لحضور الجلسة لن تعطى لأكثر من نصف عدد طالبي الحضور.

بدوره، أكد وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم في بيان، أمس، أن وزارته على أتم الاستعداد لتأمين محاكمة مرسي، وفرض الأمن في الشارع بمنتهى الحزم، مشيراً إلى أن وزارته عقدت اجتماعات بالتنسيق مع قوات الجيش حول تأمين مكان انعقاد المحاكمة، وضمان سلامة هيئة المحكمة والمتهمين.

وقال إبراهيم إن الوزارة «لن تسمح لأي فصيل سياسي، وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، القيام بأي محاولة من شأنها ترويع المصريين، أو إرهابهم بأي طريقة. إننا نرصد كل الدعوات التي وجهتها الجماعة حول يوم المحاكمة، وجاهزون لردعها بكل حزم وقوة».

وأضاف موجهاً حديثه إلى المصريين «اطمئنا ولا داعي إلى القلق، لا تمنعوا أبناءكم من الذهاب إلى المدارس، نحن قادرون على التصدي لأي خروج على الشرعية. لا تسمحوا لأحد بتخويقكم تحت أي مسمى»، لافتاً أن قرار إيداع مرسي السجن أو عودته إلى مكان احتجازه بيد المحكمة وحدها.

في هذه الأثناء، دعا أنصار مرسي إلى تنظيم احتجاجات يومية على مدى الأيام الأربعة التي تسبق بدء محاكمة الرئيس المعزول، ما يثير مخاوف من وقوع المزيد من العنف في أزمة أدت إلى مقتل المئات حتى الآن.

وقال التحالف الوطني لدعم الشرعية، الذي يضم الإخوان المسلمين وحلفاءهم، في بيان أمس، «ندعو جموع الشعب المصري الحر الأبى إلى الاحتشاد في الميادين احتجاجاً على هذه المحاكمات الموهومة للرئيس الشرعي للبلاد ورفاقه، وذلك بدءاً من (اليوم) الجمعة».

وحث التحالف على الاحتشاد يوم

محاكمة مرسي الاثنين المقبل عند أمناء الشرطة قرب سجن طرة، حيث من المقرر أن تجرى المحاكمة في المعهد.

وفي السياق، قام فريق من النيابة العامة بمعاينة ما أُلّف في كليتي الهندسة والصيدلة في جامعة المنصورة، من جراء الاشتباكات بين طلاب جماعة الإخوان «المحظورة» والطلاب المستقلين في الجماعة أول من أمس، والتي أدت إلى تحطيم عدد كبير من أجهزة الكمبيوتر والمعامل والمدرجات وقاعات التدريس، فضلاً عن قيام طلبة الإخوان في كلية الهندسة بتحطيم أسوار وبلاط سطوح مباني الكلية، لإلقائها على زملائهم المعارضين للجماعة، ما تسبب في إصابة العشرات من الجانبين.

من جانبها، طالبت جامعة القاهرة بإضافة أفراد أمن إداري لتأمين كافة منشآت الجامعة. وقال أحد المصادر في الأمن الإداري في الجامعة إن الإدارة خاطبت المجلس الأعلى للجامعات، لإضافة 813 فرد أمن إداري، لإحكام السيطرة الأمنية داخل الحرم الجامعي، خوفاً من تطور الأحداث مثلما حدث في جامعة الأزهر.

سياسياً، قال الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور إن «مصر

أكد وزير الداخلية أن وزارته على أتم الاستعداد لتأمين محاكمة مرسي (خالد دسوقي - أ ف ب)



فقد أقرت اللجنة في جلستها المغلقة أمس، مادة تحظر قيام الأحزاب على أساس ديني. وتخص المادة الرقم (54) على أن «للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية بإخطار ينظمه القانون، ولا يجوز قيامها أو مباشرتها لأي نشاط

زايد آل نهيان، إن «مصر لن تهتز أبداً أمام أي عقبات تعترضها، وإن دعم الأشقاء في الإمارات إنما يزيد من ثباتنا ويُعظّم من قدرتنا على مواجهة التحديات». وفي ما يتعلق بتطورات أعمال لجنة الخمسين المنوط بها تعديل الدستور،

ستطبق خارطة المستقبل التي تمثل إرادة الشعب المصري، وستنحصر في حريتها على الإرهاب».

وأضاف منصور، الذي اختتم زيارته للإمارات أمس، في بيان رسمي عقب لقائه نظيره الإماراتي الشيخ خليفة بن

التونسيون يتوافقون على 5 أسماء لرئاسة الحكومة

لأوامر الأمن الحدودي، مما دفع الوحدات الأمنية إلى مطاردته، مشيرة إلى انقلاب السيارة ووفاء سائقها خلال عملية المطاردة، وأوضحت الإذاعة أنه عثر بداخل السيارة لدى تفتيشها على قذائف «آر بي جي» وأسلحة كلاشنكوف.

ويوم أمس تصاعفت عمليات المراقبة الأمنية كثيراً في ولاية سوسة (140 كيلومتراً جنوب تونس العاصمة)، حيث فجر انتحاري حزامه الناسف أول من أمس على الشاطئ من دون أن يخلف «خسائر مادية ولا بشرية».

ولوحظ وجود دوريات أمنية تعج في المنطقة السياحية، حيث أقيمت حواجز في مقاطع الطرق وانتشر الشرطيون أمام المتاجر. وأعرب بعض السياح في منتجع القنطاوي على مسافة عشرة كيلومترات من مكان الاعتداء الفاشل، عن قلقهم من هجومي الأربعاء.

وفي العاصمة التونسية، عززت الشرطة انتشارها في جادة الحبيب بورقيبة الرئيسية وقطعت حركة السير أمام وزارة الداخلية بأسلاك شائكة. وفي جرجيس (جنوب شرق)، المنطقة السياحية القريبة من جزيرة جربة عند الحدود التونسية الليبية، التي تعتبر معبراً للمهربين والأسلحة، تكثف الانتشار الأمني.

في هذه الأثناء، كتبت صحيفة «لوتان» في افتتاحيتها أن المقاتلين الإسلاميين «باتوا يستهدفون الآن القلب النابض

مباشرة بين المعارضة وحركة النهضة على أساس «خريطة طريق» طرحها مع ثلاث منظمات أهلية أخرى لإخراج البلاد من أزمتها.

في غضون ذلك، قال المتحدث الرسمي باسم «النهضة» زياد العذاري، لوكالة الأنباء الألمانية (د ب إ): «ليس لدينا أي مقترح لمرشح إلى رئاسة الحكومة الجديدة لكننا نتفاعل مع باقي الأطراف السياسية للتوصل إلى توافق حول شخصية وطنية مستقلة». كذلك لم يتقدم حزب نداء تونس بمرشح لرئاسة الحكومة.

وفي أعقاب هجوم انتحاري استهدف المنطقة السياحية في سوسة، وإحباط هجوم على قبر الحبيب بورقيبة في بلدة المنستير الساحلية. قال المتحدث باسم وزارة الداخلية التونسية، محمد علي العروي، إن الانتحاريين تونسيان دخلاً تونس عبر بلد شقيق.

وذكر مصدر أمني أن المهاجم الأول كان يريد في البداية دخول فندق رياض بالم وفي يده حقيبة، لكن لم يُسمح له بالدخول فجرى نأحية الشاطئ وفجر نفسه. ولم يصب أحد بأذى.

إلى ذلك عثرت دورية مشتركة للحرس الوطني والجمارك التونسية أول من أمس في منطقة (الجدلاوين) في الجهة الحدودية المتقدمة من معبر (رأس جدير) الحدودي على كمية من الأسلحة في إحدى السيارات.

وذكرت إذاعة «تطاوين» المحلية، أن سائق السيارة المشتبه بها لم يمتثل

فيما انعقدت أول جلسة عامة للمجلس الوطني التأسيسي في تونس (البرلمان) بعد عودة نواب المعارضة الذين انسحبوا منه إثر اغتيال المعارض محمد البراهمي أواخر تموز الماضي، أعلن نقيب المحامين محمد فاضل محفوظ، توافق الأحزاب، التي تجري حواراً لإنهاء الأزمة في البلاد، على خمسة أسماء مرشحة لرئاسة الوزراء.

وقال إن الأسماء التي تم الإبقاء عليها المرشحة لرئاسة الوزراء هي منصور معلى وأحمد المستيري وجلول عياد ومحمد الناصر ومصطفى كمال النابلي.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن محفوظ قوله كذلك: «إننا نحترم الشخصيات التي خرجت من السباق ونقدرها»، موضحاً أن المعايير المعتمدة من قبل مؤتمر الحوار هي التي أفضت إلى هذه القائمة.

وكان قادة نحو عشرين حزباً سياسياً قد بدأوا الاثنين الماضي مباحثات لتحديد هوية رئيس حكومة مستقلة ستحل محل الحالية، التي يقودها حزب حركة النهضة، وذلك لإخراج البلاد من أزمة سياسية حادة اندلعت أواخر تموز الماضي. ويتعين اختيار رئيس الحكومة الجديد خلال أسبوع، وفق الاتحاد العام التونسي للشغل (أقوى النقابات التونسية) الذي يرعى منذ الجمعة الماضي أول مفاوضات

وسط استنفار أمني شامل إثر عملية انتحارية في الساحل الشرقي من البلاد، أفضت الجلسة العامة للحوار الوطني في تونس، إلى التوافق على خمسة أسماء في قائمة المرشحين الثمانية لمنصب رئيس الحكومة الجديد

